

معايير تقويم الاستثمار الصناعي السعودي
دراسة تحليلية لسلوك الاستثمار الصناعي في
المملكة العربية السعودية

(ملخص رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير)

الأستاذة / هدى عبد العزيز على النعيم

مدير القسم النسائي بمركز الأمير سلمان الاجتماعي

تعد التنمية الصناعية وسيلة هامة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، من خلال بناء اقتصاد متوازن قادر على الصمود أمام التقلبات الاقتصادية العالمية، والحد من الدور النسبي للصادرات النفطية، ومضاعفة نسبة مساهمة القطاع الصناعي غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، فجاءت أهداف التنمية الصناعية في خطط التنمية الخمس مؤكدة هذا الدور الرئيس الذي لعبه وسيلعبه القطاع الصناعي في إحداث التنمية الشاملة، من خلال تحقيق الحد الأقصى من التصنيع القائم على استخدام المواد الأولية المتوفرة حالياً، خاصة المنتجات النفطية والبتروكيمياوية، وتشجيع الصناعات الإحلالية والصناعات التصديرية ذات الميزة النسبية، وتحقيق التكامل والترابط بين النشاطات في القطاعات الاقتصادية، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمالة الوطنية، وتطوير المشاريع الصناعية الخليجية المشتركة، بالإضافة إلى تقوية العلاقات الصناعية مع الدول العربية والإسلامية والأجنبية.

كما تتمتع المملكة العربية السعودية بتوفر مقومات التنمية الصناعية، حيث تتوفر فيها رؤوس الأموال التي يمكن استثمارها في المجالات الاقتصادية، والمواد الخام ومصادر الطاقة بأسعار رخيصة مقارنة بالدول الأخرى، كما تنعم بالاستقرار السياسي

والاجتماعي، بالإضافة إلى زيادة المقدرة التصديرية للاقتصاد السعودي. لذا حرصت الدولة على تشجيع أشكال الاستثمار المتعددة، من خلال تقديم التسهيلات والحوافز التشجيعية..

إيماناً بأن التصنيع هو الخيار الأمثل، وبأن الأسس والمقومات اللازمة لقيام حركة صناعية كبيرة تتوفر في المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر، جاءت خطط التنمية السعودية مؤكدة على أهمية تحسين الكفاءة الإنتاجية للموارد الاقتصادية المستخدمة، والعمل على حسن استخدام وتنمية وصيانة الموارد الرأسمالية، من خلال توجيهها للقطاعات الإنتاجية الأكثر كفاءة في تحقيق الأهداف المنشودة. من هذا المنطلق تتضح أهمية المشكلة التي يتناولها هذا البحث، حيث يهدف إلى تقويم أداء أنشطة القطاع الصناعي السعودي من جوانبها التسويقية والمالية والتمويلية والإنتاجية والربحية كافة، بالإضافة إلى تقدير مستوى المخاطرة والربحية والكفاءة الاقتصادية المتحققة من الاستثمار في تلك الأنشطة، للتأكد من كفاءة استخدامها لمواردها المالية، ولتحديد مركزها المالي والائتماني، ولتقويم سياساتها التسويقية والإنتاجية والتشغيلية، وللتعرف على أوجه النقص والقصور التي تعاني منها، لتحديد الأسباب ومحاولة اقتراح الحلول.

استُخدم في هذا البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث طُبق المنهج الوصفي في الفصل الأول والثاني والثالث، بينما استُخدم المنهج التحليلي في الفصل الرابع، ففي الفصل الأول تم استعراض بعض نظريات التنمية الاقتصادية التي تعالج كيفية توزيع الاستثمارات، وتم توضيح تطور أهداف التنمية الصناعية ودور كل من القطاعين الحكومي والخاص في تحقيق تلك الأهداف خلال التنمية السعودية. وفي الفصل الثاني تم استعراض مراحل إنشاء المشروع وتطوره، مع توضيح مفهوم تقويم المشروعات وأهميته ومستوياته وخطواته. وفي الفصل الثالث تم استعراض أهم معايير

تقويم المشروعات الاستثمارية. وفي الفصل الرابع أجري تحليل مالي واقتصادي لتقويم أداء أنشطة القطاع الصناعي السعودي. وتضمن الفصل الخامس النتائج والتوصيات.

تمت عملية التقويم ضمن خطوات محددة وبطريقة منهجية، تتمثل تلك الخطوات

في:

- ١ - تحديد معايير التقويم المالي المستخدمة في تقويم كفاءة أداء النشاطات الصناعية.
- ٢ - تحديد معايير التقويم الاقتصادي التي تقيس المكاسب الاقتصادية الصافية المتحققة للمجتمع من النشاط الصناعي.
- ٣ - ترتيب الأنشطة الصناعية تبعاً للنتائج التي تم التوصل إليها باستخدام التحليل المالي والتحليل الاقتصادي.
- ٤ - تقدير معايير مركبة لقياس مستوى المخاطرة والربحية والكفاءة الاقتصادية لأنشطة القطاع الصناعي السعودي.
- ٥ - استخدام طريقة (التقدير النقطي) مع الاستعانة بطريقة (التقويم بالأوزان المرجحة) عند تقدير المعايير المركبة، وتتلخص هذه الطريقة في :
 - (أ) تصميم مقياسين، أولهما للمعايير وثانيهما للنشاطات الاستثمارية.
 - (ب) ترتيب أولويات خطة التنمية تصاعدياً على المقياس الأول فقط عند تقدير معيار الكفاءة الاقتصادية.
 - (ج) تحديد المعايير المستخدمة في تقويم النشاط الاستثماري، مع وضع وزن معين لكل معيار وفقاً لمرئيات الدراسة، ثم حساب الوزن النسبي لكل معيار.
 - (د) ترتيب النشاطات الاستثمارية تنازلياً حسب قيم المعيار الواحد.
 - (هـ) اتخاذ القرار لصالح النشاط الذي يحقق أكبر قيمة مرجحة بالأوزان النسبية.

وقد وضعت النتائج في جداول ألحقت بأشكال بيانية في ملحق الأشكال البيانية، وتم التعليق على تلك الجداول بالشكل الذي يخدم الهدف من هذا البحث .

ونظراً لقلّة البيانات المنشورة الخاصة بموضوع هذا البحث، فقد تمّ الاقتصار على البيانات الواردة في المسح الصناعي السعودي لعام ١٤١٠هـ، حيث غطى المسح جميع المصانع المؤهلة المنتجة حتى نهاية عام ١٤٠٩هـ، والمرخصة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي، كما قسم المسح الصناعي القطاع الصناعي السعودي إلى ثلاث مجموعات هي بترومين وسابك والقطاع الصناعي الخاص، وقسمت كافة المصانع إلى ٣٠ مجموعة صناعية (أنشطة) وفقاً للمنتجات الرئيسية التي تنتجها.

ومن خلال استعراض النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث نلاحظ ما يلي:

١ - انه على الرغم من التطور الحادث في القطاع الصناعي السعودي، إلا أن الصناعات الكيماوية الأساسية، ومنتجات تكرير البترول، وصناعة الحديد والصلب، والبترول والفحم مازالت هي الأنشطة الرائدة، حيث تتمتع بدرجة عالية من السيولة، كما تساهم بحوالي نصف إجمالي إنتاج القطاع الصناعي السعودي، وتستحوذ على جزء كبير من الدعم المالي المقدم من صناديق التمويل والمؤسسات العامة في صورة قروض غير مكلفة، كما ترتفع نسبة مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي السعودي، وتتميز بضخامة استثماراتها مما جعلها تطبق أسلوب الكثافة الرأسمالية في الإنتاج، والذي انعكس بدوره على مجمل أدائها، فارتفعت فيها مستويات الإنتاجية الكلية وإنتاجية العامل وإنتاجية رأس المال، كما تحقق أعلى مستويات استغلال للطاقة المتاحة وأعلى استخدام للموارد المحلية، وتساهم مساهمة

ملموسة في تحسين الميزان التجاري حيث يرتفع فيها معامل التصدير وفي نفس الوقت ينخفض معامل الاستيراد.

٢ - أن الصناعات التحويلية تلعب دوراً في تحقيق أهداف التنمية الصناعية السعودية، بالشكل الذي يتناسب مع حجم ما هو متوفر لديها من موارد استثمارية ومواد خام وتقنية ميسرة، فنلاحظ أن صناعات المواد الغذائية والمشروبات الغازية، والإنتاج الحيواني، والنسيج والملابس الجاهزة، ومواد البناء الأخرى، والكابوتشووك والإطارات والبلاستيك، والمعادن غير الحديدية ومنتجات الورق والطباعة والنشر، والخزف والزجاج، والمعادن الإنشائية والماكينات والمعدات الكهربائية، والصناعات الكيماوية الأخرى، قد أظهرت تفوقاً في الأداء، حيث تتمتع بمستوى جيد من السيولة، كما حققت مستويات مناسبة من الربحية والإنتاجية، بالإضافة إلى أنها لا تشكل عبئاً على القطاع الحكومي، حيث لا تتطلب إلا مبالغ ضئيلة من الدعم المالي لتمويل استثماراتها، وتتركز في الغالب في صناعة السلع البديلة للواردات، التي يتم تصدير الفائض منها إلى الدول المجاورة، مما ينعكس بصورة إيجابية على الميزان التجاري للدولة، كما أنها تطبق أسلوب الكثافة العمالية في الإنتاج، وتحقق مستويات جيدة من استخدام الموارد المحلية واستغلال للطاقة.

٣ - بينما تعاني الصناعات الجلدية والأحذية، والخشبية للأثاث، والمعدات المهنية والعلمية والصناعات الأخرى، ومعدات النقل، والتخزين من نقص حاد في مستوى سيولتها، وانخفاض في مستوى نشاطها بصفة عامة، مما انعكس على مجمل أدائها فانخفض مستوى إنتاجيتها وبالتالي ربحيتها، وإن كانت تمتاز بصغر حجمها، حيث تعتمد بصفة رئيسة على مصادر تمويل داخلية في تمويل نشاطها، وتعاني هذه الصناعات من سوء استخدام للموارد المتاحة، حيث تنخفض فيها معدلات استغلال الطاقة واستخدام الموارد المحلية، ولا تساهم بقدر يذكر في إجمالي القيمة المضافة المتحققة في القطاع الصناعي.

-
-
- وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج يطرح البحث مجموعة من التوصيات أهمها:
- الاهتمام بتطوير الخدمات المالية المتعلقة بمعالجة الخلل في الهياكل التمويلية والتي قد تصيب الأنشطة الصناعية، كنقص السيولة النقدية أو ارتفاع نسبة المديونية.
 - الاهتمام بتطوير الصناعات التي تركز على الموارد التي تتمتع فيها المملكة العربية السعودية بمزايا نسبية، مع تيسير الحصول على التقارير الحكومية الخاصة بالخامات المحلية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تصنيع تلك الخدمات.
 - إعطاء حوافز لتشجيع المصدرين المحليين، مع تسهيل إجراءات التصدير، والتعريف بالمنتجات السعودية في الأسواق العالمية.
 - تنشيط دور مركز تنمية الصادرات والشركة السعودية للصادرات الصناعية، مع الاهتمام بإعداد دراسات ميدانية للمشاكل المتعلقة بالصناعة.
 - تنشيط دور المؤسسات المتخصصة بتجميع المدخرات الخاصة وتوجيهها نحو قنوات استثمارية منتجة.
 - تشجيع الصناعات التي تعاني من مشكلة نقص السيولة والتي تمتاز بارتفاع معامل كفاءتها الاقتصادية، من خلال إعطاء قروض حكومية طويلة الأجل بشروط ميسرة.
 - تحسين الأنشطة التسويقية والإعلامية لدى المصانع السعودية، ومضاعفة الجهد المبذول في الترويج للسلع الصناعية، وتعزيز الشعور بالمواطنة من أجل كسب ثقة المستهلك الوطني في منتجاته المحلية وفي صناعته الوطنية لتشجيع تطور الصناعات التحويلية.
 - حماية المنتجين المحليين من سياسات الإغراق التي يتبعها بعض المصدرين الأجانب.
-

:

-
-
- تشجيع الصناعات التي تخدم قطاع التجهيزات الأساسية، كصناعة مواد البناء وصناعة المعدات الإنشائية.
 - تطوير الصناعات المساعدة التي تخدم القطاعات الصناعية الأخرى كصناعة قطع الغيار اللازمة للصناعة البتروكيمياوية ومصافي تكرير النفط وصناعة الأسمت والصناعات الحربية.
 - إنشاء العديد من مراكز التدريب المهني والتدريب على رأس العمل على نفقة الدولة وبمشاركة القطاع الخاص، مع تقديم حوافز مالية كافية (كالعلاوات والبدلات) لاجتذاب العمالة الوطنية للعمل في القطاع الخاص لتحل محل العمالة الأجنبية.
-